

أموال البلديات من الخلوي ضائعة!

هديك فرزور

القانون ينص على جباية وزارة الاتصالات 10% من فاتورة خلوي كل مشترك لمصلحة البلدية. إلا أن هذا القانون لم يطبق منذ عشرين عاماً. يحلو لكثيرين أن يلقوا الحجة على عدم وجود الآلية الواضحة التي تحدد كيفية اقتطاع حصة البلديات، باعتبار أن هذا القانون الذي يعود تاريخه إلى ما قبل 1994 (تاريخ إنشاء الخلوي في لبنان) كان يطبق على الهواتف الثابتة، عبر آلية تحدد حصة كل بلدية بحسب عدد الاشتراكات في نطاقها، وفق مرسوم واضح، وهو ما لا يمكن تطبيقه على اشتراك الخلوي نظراً إلى استحالة تحديد النطاق البلدي للمشارك.

لم يُعدّل المرسوم الذي يحدد كيفية الاقتطاع المتعلقة بالخلوي عمداً، يقول وزير الاتصالات السابق شربل نحاس، في إشارة إلى وجود نية متعمدة لاستمرار «الغموض» ولجعله «مبهماً». «تذرعوا بتقصيرهم في السلطة التنفيذية ليعطّلوا مفاعيل قانون قائم مسبقاً»، يلمّح نحاس إلى «تواطؤ مقصود». ذلك أن توضيح المرسوم، عندما طالب به أثناء توليه وزارة الاتصالات، لم يكن يتطلب آنذاك سوى تعاون بين ريتا الحسن (وزيرة المالية) وزياد بارود (وزير الداخلية

لم يثر الخلاف بشأن مستحقات البلديات من عائدات الخلوي، اهتمام أحد من «وجهاء» البلديات. لم يخرج من هؤلاء من يطالب بحقه القانوني في استحصاها، أو - على الأقل - معرفة «مصير» الأموال الضائعة. وعلى الرغم من تضارب المعلومات عن مسؤولية الجهة التي «أطاحت» ذلك المال العام، إلا أن ثمة حقيقة واحدة، مفادها أن هناك «مؤامرة» حصلت للسطو على هذه الأموال



وزير المال: المبلغ الوحيد الموجود للبلديات هو 673 مليار ليرة (هيثم الموسوي)

يشرح نحاس أنه اتخذ قراراً في عام 2010 يقضي بوقف تحويل أموال من وزارة الاتصالات إلى وزارة المالية «لأن الأخيرة تقوم بسرقة البلديات»، وكون وزارة المالية غير مستعدة لأن تعترف بالخطأ السابق، فضلاً عن خطأ وزراء الاتصالات المتعاقبين بتحويل الأموال إلى الخزينة العامة، بالرغم من أنها مدينة للبلديات. ذلك أن ما يجب تحويله إليها هو الفائض

عام 2010 كانت المبالغ تحويل إلى وزارة المالية على أنها كلها إيرادات للخزينة العامة من دون تحديد حصة البلديات منها، وبالتالي إن هذا العمل، يوضح نحاس، سواء أكان مقصوداً بدافع السرقة، أم بفعل «الجهل»، هو «عبارة عن تشويه للحسابات المالية الفعلية، أي تضخيم وهمي لإيرادات الدولة وخفض للأموال التي تستحقها البلدية».

والبلديات)، يضيف نحاس أن بارود أبدى رغبة في التعاون، إلا أن الحسن رفضت، ما عرقل الوصول إلى خاتمة لهذا الملف. تعود «الحكاية» إلى عام 1994، تاريخ إقامة شبكتي الهاتف الخلوي في لبنان، عندها كان واجباً أن تقوم وزارة الاتصالات بجباية 10% من فواتير الخلوي لمصلحة البلديات. حتى اليوم، لم تحصل البلديات على مستحقاتها من دون أي تبرير. قبل

قوى الأمن الداخلي: «روبن هود» في طرابلس

إضافة إلى بائع العنب الذي جرى تداول صورته. الخطوة تأتي نتيجة للشكاوى المتكررة من تجار المدينة، بسبب ما يتعرضون له من ضرر ناتج من المزاحمة غير المشروعة، إضافة إلى «عرقلة حركة المرور في المدينة». وتبين بحسب مسلم أن الأشخاص الذين أوقفوا هم من التابعة السورية، المسجلين لدى الأمم المتحدة، ويستفيدون من المساعدات المالية والتقديمات ومن بينهم بائع العنب. يرفض مسلم أن تكون قد صودرت نصف الكمية من قبل عناصر الدرك، بل كامل الكمية التي نظّم فيها محضر ضبط وأرسلت إلى دار الأيتام. أخذ العناصر العنب من الفقير ليعطوه لدار الأيتام، تاركين أولاده العشرة ينتظرون عودة أبيهم ليلاً مع طعام العشاء. هكذا إذا تجسّد «روبن هود» بزي قوى الأمن في طرابلس.

يلتعلّ الياس خلاط، أحد الناشطين في طرابلس، أن ما حدث مخزّ فعلاً، قائلاً: «إذا كان تطبيق القانون يحصل على المستوى العام، فهذا أمر إيجابي، لكن لم يجدوا سوى الضعيف كي يطبقوا القانون عليه؟». ويضيف أن «طرابلس تريد هيبة الدولة، شرط أن يحصل ذلك بعدل ومساواة»، مبدياً تخوّفه من حصول مثل هذه الممارسات من دون أن يعرف أحد بها. وسأل خلاط: «لماذا لا تقوم القوى الأمنية بفرض سلطتها عبر قمع مخالفات البسطات في منطقة أبو علي التي تحتل الأرضة والأماك العامة؟ ولماذا لا تقمع الدولة المخالفات التي يرتكبها أصحاب الباصات بحق الأملاك العامة أيضاً؟».

المخالفات منتشرة في طرابلس وكل لبنان، وتأثيرها بالتأكيد يتجاوز ما



قالوا لبائع العنب: «وليه شو ما بتفهم؟ شكلك حمصي إنت» (هيثم الموسوي)

الفقر يملأ طرابلس
والناس يبحثون عن أبسط
سبيل للعيش

تاركين ما لم يعجبهم من عناقيد، ورحلوا في سياراتهم، ليبقى الرجل جالساً على الرصيف يشكو حاله. جميع الذين شهدوا على الحادثة أقرّوا بأن ما حصل يدخل في خانة الاستقواء على الفقراء والضعفاء، لذلك جمع بعض الناس مبلغاً من المال للتعويض على الرجل.

رواية قوى الأمن تختلف، إذ يقول المقدم جوزيف مسلم، رئيس شعبة العلاقات العامة في قوى الأمن الداخلي، إن القوى الأمنية أقدمت على حجز 25 عربة جوالّة،

أيضا الشوفي - حسين مهدي

وقف بسام الشوا عند تقاطع شارع عزمي في طرابلس. وضع عربته المليئة بالعنب أمامه، منتظراً مدخولاً صغيراً جداً يمكنه من شراء الطعام لأولاده العشرة. هذه العربة تشكل مصدر رزق الرجل «الضعيف» الذي لم تكفه معاناة هروبه من حلب منذ ستة أشهر، ليوافقه معاناة جديدة بالسعي وراء لقمة عيشه بعرق جبينه. يشتري فاكهة بقيمة 250 ألفاً يومياً، ليحصل في نهاية اليوم على ربح لا يتعدى 15 ألف ليرة. فجأة، حضرت سيارتان لقوى الأمن الداخلي وفرضتا طوقاً على الرجل. ظن الجالسون في المقهى المجاور أن العربة مفخخة، لأن الطريقة التي نزل فيها العناصر أوحى بذلك الموضوع أبسط من ذلك بكثير. كيف عربة فاكهة أن تشوّه المنظر العام لوسط مدينة طرابلس الفخم؟ وخصوصاً إذا لم يكن صاحبها مدعوماً. انقضّ العناصر على العنب وسط إهانات واستهزاء بالرجل الذي أجهد بالكاء. «وليه شو ما بتفهم؟ شكلك حمصي إنت»، عبارات وجهها «بلطجية قوى الأمن» للرجل بينما كانوا مشغولين باختيار عناقيد العنب الأفضل وتوضيبها في الأكياس الموجودة على العربة، وفق ما روى رواد المقهى المجاور. عبارة وحيدة نطق بها الرجل باكياً: «الله يخليك سيدنا، بدي طعمي ولادي». مشهد الرجل غارقاً في دموعه، مترجياً عناصر قوى الأمن الرأفة بلقمة أولاده كفيف بأن يثير لدى أي شخص مشاعر تعاطف إنساني مع أب فقير يحاول كسب رزقه، إلا أن المخالفة التي ارتكبها الرجل لا يمكن التغاضي عنها. حمل العناصر أكياس العنب،